

الانقلابيون يستعدون لسرقة مدخرات المصرفيين بالبنوك (إلحق فلوسك)



احمد المسلماني المتحدث الاعلامي لرئاسة الجمهورية
35 minutes ago

صرح مصدر صحفي من المقربين لمحافظة البنك المركزي أن البنك المركزي ووزارة المالية يدرسان قرار بقانون لعرضه على السيد رئيس الجمهورية للموافقة عليه ويقضى القرار على تجريد كل ارضة عملاء البنوك على مستوى الجمهورية تجزئياً بحيث لا يسمح لأي عميل سحب أمواله من أي بنك في مصر في الفترة الحالية ولمدة ثلاثة أشهر على الأقل وذلك نظراً للارمة المالية التي تمر بها مصر حالياً من جانبها اعرب المسلماني عن قلقه من هذا القرار الذي قد يؤدي الى زعزعة الاقتصاد المصري الا ان خبراء اقتصاديون اكدوا ان هذا هو الحل الوحيد لمواجهة الازمة المالية التي تعصف بالبلاد ووضح الخبراء ان دعم دول الخليج وخاصة السعودية والامارات لا يكفي للخروج من الازمة موضحين ان على الشعب المصري المشاركة في انعاش الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية .
واضاف المصدر ان البنك المركزي ووزارة المالية شكلت لجنة لاعتماد القرار لتفعيله في اكبر وقت
وقال المصدر انه من الارجح ان يتم ذلك في غضون الاسبوع المقبل نظراً للضغوط التي تواجه الحكومة الحالية في توفير مرتبات الموظفين بالدولة وكذلك في توفير السلع التموينية للشعب المصري
وقال المصدر ان القرار سيعرض مباشرة على السيد رئيس الجمهورية للموافقة عليه وتطبيقه فور اعتماده من سيادته

الثلاثاء 27 أغسطس 2013 12:08 م

كتب - محمد حمدي:

تداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي نبأ عن نية الانقلابيين لسرقة كل مدخرات المصرفيين بالبنوك بجميع أنحاء الجمهورية عن طريق اصدار قرار بقانون بتجميد أرصدة عملاء البنوك على مستوى الجمهورية لسد الازمة المالية الطاحنة التي تمر بها البلاد بسبب الانقلاب العسكري الدموي الذي أوقف الحياة في مصر

ونقل النشطاء تصريح لمصدر صحفي مقرب لمحافظة البنك المركزي أن البنك المركزي ووزارة المالية يدرسان قرار بقانون لعرضه على السيد رئيس الجمهورية للموافقة عليه ويقضى القرار على تجريد كل ارضة عملاء البنوك على مستوى الجمهورية تجزئياً بحيث لا يسمح لأي عميل سحب أمواله من أي بنك في مصر في الفترة الحالية ولمدة ثلاثة أشهر على الأقل وذلك نظراً للارمة المالية التي تمر بها مصر حالياً .

واضاف المصدر، من جانبها اعرب المسلماني عن قلقه من هذا القرار الذي قد يؤدي الى زعزعة الاقتصاد المصري الا ان خبراء اقتصاديون اكدوا ان هذا هو الحل الوحيد لمواجهة الازمة المالية التي تعصف بالبلاد، ووضح الخبراء ان دعم دول الخليج وخاصة السعودية والامارات لا يكفي للخروج من الازمة موضحين ان على الشعب المصري المشاركة في انعاش الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية

واضاف المصدر ان البنك المركزي ووزارة المالية شكلت لجنة لاعتماد القرار لتفعيله في اقرب وقت

وقال المصدر انه من الارجح ان يتم ذلك في غضون الاسبوع المقبل نظراً للضغوط التي تواجه الحكومة الحالية في توفير مرتبات الموظفين بالدولة وكذلك في توفير السلع التموينية للشعب المصري

وقال المصدر ان القرار سيعرض مباشرة على السيد رئيس الجمهورية للموافقة عليه وتطبيقه فور اعتماده من سيادته